

# مخالفات خطيرة تهدد مصداقية انتخابات البرلمان التونسي

## هيئة الانتخابات تحيل ملفات إلى القضاء تخص خروقات في الحملة الانتخابية



تونسيون يدلون بأصواتهم في الانتخابات البرلمانية

القضاء 7 ملفات تم تكليفها كمخالفة أو جريمة انتخابية خطيرة، وتعلقت بتقديم تبرعات عينية قصد التأثير على الناخبين. ويعتبر البرلمان في تونس حسب الدستور التونسي مجلس السلطة التشريعية في البلاد، مقره تونس العاصمة، وينتخب لمدة خمس سنوات ويمكنه تكوين لجان تحقيق، وتقديم مقترحات قوانين، ومن مهامه المصادقة على مشاريع القوانين، والمصادقة على المعاهدات، تنظيم الحياة العامة في الدولة، المصادقة على الحكومة وأعضائها، والمصادقة على قانون المالية والميزانية، وكذلك رفع الحصانة عن أحد النواب.

ومن جانبها دعت النهضة الهيئة العليا المستقلة للانتخابات ومنظمات المجتمع المدني المعنية بمراقبة شفافية العملية الانتخابية إلى التدخل العاجل لوضع حد لـ "ممارسات مشبوهة قرب مراكز الاقتراع من أفراد عديدين بدعوى القيام بعمليات استطلاع لآراء الناخبين، وتعدهم الاتصال بالناخبين قبل الإداء بأصواتهم في سعي إلى توجيه إرادتهم والتأثير على خياراتهم الانتخابية". وأدانت "كل محاولات التأثير المباشر وغير المباشر على إرادة الناخبين والعمليات الدعائية المفضوحة التي تقوم بها بعض الأطراف بأحوار مراكز الاقتراع"، وأحالت الهيئة الفرعية للانتخابات بدائرة تونس 1 على

وأكد حزب قلب تونس، ورئيسه نبيل القروي، إنه "وفق العديد من التجاوزات الجسيمة التي تمس نزاهة العملية الانتخابية وسلامتها، بالفيديو وبالشهادات، في العديد من المناطق"، مؤكداً مثله وأصاره، قاموا بتقديم شكوى "لدى الهيئات الجهوية للانتخابات"، معلنا أن هذه التجاوزات "شملت منها حركة النهضة الإسلامية، بارتكاب أغلب هذه التجاوزات داعياً الهيئة العليا للانتخابات وهيئاتها الفرعية لاتخاذ القرارات اللازمة في الغرض.

والحرجة، وتمثلت في التأثير على إرادة الناخبين بساعات مراكز الاقتراع بعدة دوائر انتخابية ومنها دوائر "تونس 2" و"الكاف" و"تطاوين". وتم تسجيل مخالفات تتعلق بمواصله الأنشطة الانتخابية الدعائية، وعدم احترام الصمت الانتخابي من خلال نشر وتعليق ملصقات بحيط مراكز الاقتراع بدوائر انتخابية كثيرة ومنها "صفاقس 2" و"منوبة" و"تونس 1" و"نابل 1". من جانبها، أكدت منظمة رقابية أخرى "مراقبون" تسجيل العشرات من التجاوزات المتعلقة بتواصل الحملات الانتخابية في المحيط الخارجي لمراكز الاقتراع.

رافق استكمال تونس لمسار الانتخابات التشريعية تخوفات كثيرة من تأثير العشرات من المخالفات المسجلة في يوم الاقتراع على نتائج التصويت، خاصة وأن بعضها وُصف بالخطير وأحيل إلى القضاء نظراً إلى خطورتها على عملية الاقتراع، وقد تنتهي بإلغاء بعض النتائج وختم بعض الأصوات من المرشحين وهو ما دفع البعض إلى إطلاق تحذيرات للمراقبين الدوليين للتصدي لخروقات المسجلة حتى لا تهدد مصداقية هذا الاستحقاق الانتخابي.

مخالفات خطيرة ومتنوعة في يوم عملية الاقتراع، وأهمها كسر الصمت الانتخابي، وعدم احترام ما نص عليه القانون الانتخابي بخصوص عدم القيام بعملية إشهار سياسي في يوم الاقتراع. وبين أن الهيئة تقوم برصد ومتابعة المخالفات في كل مراكز الاقتراع، وستدرس هذه المخالفات لاتخاذ الإجراءات اللازمة في حقها. وتوقع المسؤول بهيئة الانتخابات أن تستوجب بعض المخالفات إسقاط نتائج جزئية لقائمت الانتخابية، بسبب ارتكابها جرائم انتخابية تؤثر على نتائج التصويت في انتخابات البرلمان. ويتابع 118 ألف شخص سير العملية الانتخابية بين ملاحظين أجانب ومحليين وممثلي الأحزاب، وهو رقم يفوق ما تم تسجيله في الانتخابات التشريعية التي جرت سنة 2014، ولم يتجاوز فيها عدد الملاحظين المئة ألف. ويؤمن 56 ألف من أعوان الهيئة العملية الانتخابية ويشرفون على عملية الاقتراع، كما يشرف الجيش التونسي على تسليم كافة المواد الانتخابية، وتبقى صناديق الاقتراع تحت تأمينه إلى ما بعد استيفاء مرحلة الطعون في النتائج.

ورغم شدة الرقابة على سير العملية الانتخابية وكثرة الملاحظين، أعلنت منظمة غير حكومية مختصة في رقابة نزاهة الانتخابات عن رصد العشرات من المخالفات المؤثرة على سير العملية الانتخابية. وأعلنت منظمة "مرصد شاهد" عن رصد خروقات تتمثل في توزيع أموال من قبل بعض الأشخاص والتحريض على انتخاب إحدى القائمت المرشحة في أحد مكاتب الاقتراع. وبدورها، رصدت منظمة "أنا بقاء" بعض المخالفات التي وصفها بالخطيرة

بسام حمدي  
صحافي تونسي

تونس - سجلت في انتخابات البرلمان التونسي العشرات من المخالفات التي أربكت الناخبين، وعمقت توجساتهم من تأثيرها على النتائج ومساها من نزاهة الاستحقاق الانتخابي ومصداقيته، لاسيما وأن الهيئة العليا المستقلة للانتخابات ومنظمات رقابية غير حكومية أعلنت عن رصد إخلالات خطيرة شابت عملية الاقتراع. ودعى لثاني انتخابات برلمانية تجرى بعد الإطاحة بنظام الرئيس السابق زين العابدين بن علي، حوالي 7 مليون تونسي لانتخاب 217 نائبا ضمن 33 دائرة انتخابية.

بلقاسم العياشي  
رصدنا مخالفات خطيرة في عملية الاقتراع تخص كسر الصمت الانتخابي

وقال رئيس الهيئة العليا المستقلة للانتخابات، نبيل بفقون، إنه قد تم تسجيل خروقات خطيرة وتمثلت في محاولات التأثير على الناخبين بالنسبة للانتخابات التشريعية في بعض مراكز الاقتراع خلال يوم الصمت الانتخابي. وأفاد بفقون في مؤتمر صحفي بالعاصمة أن الهيئة تتثبت من تقارير الهيئات الفرعية التابعة، وتتثبت من تسجيل مخالفات خطيرة قادرة على التأثير على إرادة الناخبين من عدمه لإصدار القرارات اللازمة. بدوره، أكد عضو هيئة الانتخابات بلقاسم العياشي، لـ "العرب" رصد

## فوضى الميليشيات تغذي عمليات الإجرام في طرابلس

قيادات جماعات فجر ليبيا المتواجدة بمدينة الزاوية الليبية. وقال المحلل السياسي عز الدين عقيل لـ "العرب" إن الحادثة تثبت ما الت إليه الأوضاع من انفلات أمني وإفلات المجرمين من العقاب في العاصمة طرابلس تحت حكم ميليشيات لا تحتكم إلى قانون وطني أو دولي. واعتبر أن "الحادثة التي جرت بكل برودة دم من طرف شخص مكشوف الوجه تثبت تعود المجرمين على القتل في ظل غياب الأمن والجيش، وتبرهن عن حالة الانفلات الأمني الذي تعيشه العاصمة".

وزارة الداخلية التابعة لحكومة الوفاق تقر بوجود انفلات أمني في العاصمة تسبب في انتشار الإرهاب في طرابلس

وتعتبر بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا أن الميليشيات المسلحة التي تسيطر على طرابلس مُعركة لآداء حكومة السراج، لكنها اختارت عدم التنديد بحادثة قتل شاب على طريقة "داعش" وسط طرابلس ولم تصدر بيانا رسميا. وفي الأثناء أرجعت القيادة العامة للجيش الليبي بقيادة المشير خليفة حفتر سبب قتل الشاب رشيد الكوش على يد مسلحين وسط العاصمة الليبية طرابلس إلى أن تنظيم الإخوان يريد إرساء نظام فوضوي ومسلح يستهدف مدنية الدولة.

طرابلس - استمرت حالة الفوضى والإجرام وعمليات قتل المدنيين، التي تستعد بعاصمة ليبيا طرابلس وترهق سكانها في ظل سيطرة الميليشيات المسلحة على مراكز ومواقع المؤسسات الرسمية، وتحت أنظار البعثة الأممية التي تفتح باب الحوار لها.

وأظهر مقطع فيديو نشر خلال اليومين الأخيرين مسلحين يتجولون من سيارة في شارع مزدحم بالمارة والسيارات، قبل أن يقوم أحدهم برفع سلاحه ويبدأ في إطلاق الرصاص على رأس الضحية، الذي كان يجري للحاق بهم، ليستقط في نفس المكان غارقا في دمانه، ثم واصل المسلحون الانطلاق بمركبتهم أمام مرأى الجميع. وأعدت الجريمة التي جرت في طرابلس النقاش بخصوص الوضع الأمني داخل طرابلس، وبشأن تغول الميليشيات الخارجة عن القانون وسيطرتها على كل مرافق الدولة. وأقرت وزارة الداخلية التابعة لحكومة الوفاق الوطني برئاسة فائز السراج بوجود انفلات أمني في العاصمة تسبب في انتشار الإرهاب في طرابلس الذي يهدد حياة المدنيين، وأعلنت عن انفلات أمني ترتب عنه وقوع جرائم يومية ترتكبها مجموعة من الخارجين عن القانون، داعية إلى الإعلان عن حالة طوارئ. وأكدت وزارة الداخلية في حكومة الوفاق، أن المتهم بجريمة قتل الشاب رشيد صالح الكوش رميا بالرصاص وإصابة شقيقة موسى، تم تسليمه إلى مديرية الأمن الزاوية، لاتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة. وذكرت مصادر متطابقة لـ "العرب" أن مرتكب عملية تبين أنه نجل إحدى

وكان الإسلاميون أول من أعلنوا عدم خوض الانتخابات الرئاسية، مع إبقاء الباب مفتوحا أمام إمكانية تغير الظروف المحيطة بها، حيث عمل كل من رئيسي حركة مجتمع السلم وجبهة العدالة والتنمية، عبدالرزاق مكري، وعبدالله جاب الله، عن ترشحهما للاستحقاق مع إمكانية مراجعة موقفهما في حال تغيرت الأليات المتاحة لتنظيمها.

كما امتنع كل من رئيس الحكومة السابق أحمد بن بيتور، والوزير والدبلوماسي المعارض عبدالعزيز رحابي، بدورهما عن دخول غمار الاستحقاق الرئاسي، وبرزوا موقفهما بعدم استجابة السلطة للمطالب المرفوعة، وعلى رأسها تخيئة حكومة تصريف الأعمال بقيادة نورالدين بدوي، وإطلاق سراح سجناء الرأى، وتخفيف القبضة الأمنية على الحراك الشعبي. وفيما أعلنت السلطة المستقلة للانتخابات عن إيداع أكثر من 100 شخصية طلب خوض الانتخابات، من بينها رؤساء أحزاب سياسية ومستقلون، كرئيس حزب طلائع الحريات علي بن فليس، ورئيس حركة البناء الوطني عبدالقادر بن قريبة، ورئيس الحكومة السابق عبدالمجيد تبون، إلا أن المخاوف من نزاهة الانتخابات القادمة على المحك، بسبب عدم اقتناع الشارع بالعرض السياسي. ورغم تأكيد رئيس السلطة المستقلة للانتخابات محمد شرفي، الذي شرع في تنصيب فروع الهيئة على مستوى الولايات (المحافظات)، على أن "التزوير سيكون مستحلبا في الانتخابات"، إلا أن الشكوك تتنامى لدى المعارضين بدعوى هيمنة أعوان النظام السابق على السلطة وعلى المشهد الانتخابي عموما.

## الشكوك في نزاهة انتخابات الرئاسة تُنفّر الشخصيات الجزائرية الوازنة

للتغيير وقلب صفحة ممارسات العهد الماضي غير مستعد لتلبية تلك المطالب. وتعكس هذه التطورات حجم الصعوبات السياسية التي يواجهها الاستحقاق الرئاسي، حيث لا زالت الشخصيات الوازنة تمتنع عن خوض السباق، الأمر الذي سيفقده مصداقيته مبكرا، ويضع الرئيس القادم في مأزق شرعية نظرا إلى المقاطعة الشعبية والسياسية. ولا زالت المعارضة السياسية وقوى الحراك الشعبي ترفضان إجراء الانتخابات الرئاسية في الظروف الحالية، في حين تتمسك السلطة وعلى رأسها قيادة مؤسسة الجيش بإجرائها في الموعد المحدد، لضمان عدم الخروج عن أحكام الدستور، والعودة إلى مسار المؤسسات المنتخبة.



رفض شعبي وسياسي لانتخابات الرئاسة في الجزائر

وجاء موقف عبدالعزيز بلخادم، لينضاف إلى موقف مماثل عبر عنه رئيس الحكومة السابق مولود حمروش، هذا السبت، لأنصاره الذين تنقلوا بدورهم إلى بيته العائلي بالعاصمة، لإقناعه بالترشح للانتخابات المذكورة، حيث اعتذر لهم عن تلبية مطلبهم. وصرح حمروش لأنصاره، بأن "الظروف المحيطة بهذا الاستحقاق لا تسمح له بالمشاركة فيه، وأن أي رئيس سيأتي لن يفعل أي شيء للشعب وللبلاد في ظل هذه الظروف والمعطيات"، في إشارة إلى الغلق المبكر للاستحقاق من طرف سلطة الأمر الواقع.

ولفت المتحدث إلى أنه حتى لو كان من الغد رئيسا للبلاد، فلن يستطيع فعل أي شيء في ظل هذه الظروف، وأن النظام الذي منحه الحراك الشعبي فرصة

طاهر بلدي

الجزائر - تصطدم انتخابات الرئاسة في الجزائر برفض شعبي لها ونفور سياسي منها، وتجل ذلك في امتناع شخصيات وازنة عن الترشح لهذا الاستحقاق لعدم ثقتهم في نزاهتها واستقلاليتها عن السلطة الحاكمة، وهو ما عمق الإعراض الجزائري الواسع عن تنظيمها في الفترة الحالية. وأجل الأمين العام السابق لحزب جبهة التحرير الوطني، عبدالعزيز بلخادم، الذي يشغل عدة مناصب سامية في الدولة خلال العشريتين الأخيرتين، الحسم في مسألة الترشح للانتخابات الرئاسية المقررة في 12 ديسمبر القادم إلى غاية الأيام القليلة المقبلة، وهو ما يعكس التحدي الذي تواجهه الانتخابات الرئاسية في البلاد، بسبب امتناع الشخصيات الوازنة عن خوض السباق. واتضح موقف بلخادم بعد انتقال عدد من الشخصيات، وعلى رأسها القيادي السابق في حزب جبهة التحرير الوطني الحاكم عبد الرحمن بلعياط، لإقناعه بالتقدم لخوض غمار الانتخابات الرئاسية، إلا أن غموض المشهد السياسي في البلاد جعل الرجل يؤجل قراره إلى موعد لاحق.

وقالت مصادر لـ "العرب"، إن بلخادم يربط ترشحه للاستحقاق الرئاسي، بالظروف المحيطة بالانتخابات والضمانات المقدمة من طرف السلطة لضمان شفافية ونزاهة الاقتراع، وإن عدم تلبية السلطة لمطالب الثورة السلمية التي يعيشها الشارع منذ نحو ثمانية أشهر، تدفع بالرجل إلى عدم المغامرة في انتخابات مغلقة سلطويا ومرفوضة شعبيا.